الجدول رقم (١٦)

نسبة مساهمة الزراعة في الانتاج الاجمالي المحلي والقومي للضفة الغربية بالاسعار الجارية[٦٠]

السنة	النسبة من الانتاج المحلي	النسبة من الانتاج القومي
١٩٦٨	٣٦,٦	٣٤,٩
١٩٦٩	٤٠,٢	٣٦,٩
١٩٧٠	٣٤,٤	٢٦,١
١٩٧١	٣٦,٣	٢٩,٣
١٩٧٢	٣٦,٨	٢٨,٤
١٩٧٣	٣٤,١	٢٦,٠
١٩٧٤	٤٤,٥	٢٥,٢
١٩٧٥	٣٠,٣	٢١,٨
١٩٧٦	٣٤,٢	٢٦,٢
١٩٧٧	٢٧,٨	٢١,٠

ويبين الجدول ١٦ حدوث انخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج الاجمالي القومي ، فبعد ان كانت تشكل حوالى ٣٥٪ . في بداية الاحتلال ، وصلت الى ٢١٪ في سنة ١٩٧٧ . وتنخفض مساهمة الزراعة في الانتاج القومي عنها في الانتاج المحلي بسبب ارتفاع المدفوعات من الخارج ، وبسبب زيادة دخل العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل والتي تصل الى ربع اجمالي الانتاج القومي . وبذلك تتراجع أهمية قطاع الزراعة بالنسبة لمساهمته في اجمالي الدخل القومي للضفة الغربية فيأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات والتحويلات من الخارج . وهما قطاعان غير ثابتين ؛ وهذا الوضع يزيد من عدم استقلالية اقتصاد الضفة الغربية وارتباطها بالاقتصاد الاسرائيلي .

خاتمة

يتضح مما سبق أن قطاع الزراعة كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً في الضفة الغربية نتيجة للاحتلال الاسرائيلي؛ اذ فقد اكثر من ثلثي العاملين فيه، معظمهم اضطر للهجرة إلى الخارج، وما تبقى تحول للعمل إما في القطاعات الاخرى واما في اسرائيل.

وقد أدت العراقيل الموضوعة أمام تسويق المنتجات الزراعية عن طريق الجسور ، وضيق السوق المحلية ، الى تحول في زراعة الضفة الغربية يتناسب وحاجات الأسواق الاسرائيلية. فنمت ، بخاصة ، الزراعة التي تعتمد على العمل اليدوي المكثف ، وذلك لأن الزراعة في اسرائيل تختصّ بانتاج المحاصيل التي تعتمد على المكننة والرأسمال الكثيف ؛ وهذا الوضع مشابه للوضع الذي هيمن على صناعة الضفة الغربية ؛ حيث أصبح معظمها يعمل لصالح الشركات والمصانع الاسرائيلية [٦١] . وكما هو الحال في قطاع الصناعة ، فقد نمت الزراعة التي يمكن تصدير محاصيلها كالخضار والبطاطا والحمضيات ، والتي تحتاجها المصانع الاسرائيلية